معارف
ISSN 1112-7007
EISSN 6804 -2600
المجلد 16/ العدد 1 (جوان 2021): ص.ص: 275-290

القطاع الصناعي في الجزائر كآلية للتنويع الاقتصادي

The industrial sector in Algeria as a mechanism for economic diversification

توفيق كرمية[1]. طه ياسين مرباح[2]*. مديحة مرباح[3].

[1]جامعة البويرة، الجزائر، t.kermia@univ-bouira.dz

[2]جامعة الجزائر3، الجزائر، merbah.tahayassine@univ-alger3.dz

[3] جامعة المدية، الجزائر، merbah.madiha@univ-medea.dz

تاريخ الاستلام: 2020/05/03؛ تاريخ القبول: 2021/06/05؛ تاريخ النشر: 2021/06/30

ملخص:

تسعى الدراسة لمحاولة التعرف على أداء القطاع الصناعي كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري في ظل سياسة التنويع الاقتصادي، ويعتبر القطاع الصناعي من أولويات الحكومة الجزائرية وباعتباره بديل استراتيجي للقطاع الريعي .

وقد توصلت الدراسة إلى أن هذا القطاع مر بإصلاحات كثيرة ركزت على إنعاشه وتفعيله لكن بالرغم من جهود الحكومة، إلا أنه لم يرتقي للمستوى المطلوب، وتوصي الدراسة بالبحث على حلول جذرية عن طريق استثمارات صناعية لترقية المناولة الصناعية وإعادة انعاش الاقتصاد الوطني .

كلمات مفتاحية: قطاع صناعي؛ تنمية اقتصادية؛ تنويع اقتصادي.

Abstract:

The study seeks to try to identify the performance of the industrial sector as a developmental alternative to the Algerian economy in light of the economic diversification policy. The industrial sector is

*المؤلف المرسل.

considered one of the Algerian government's priorities and as a strategic alternative to the rentier sector.

The study found that this sector has gone through many reforms that focused on reviving it and activating it, but despite the government's efforts, it did not rise to the required level, and the study recommends research on radical solutions through industrial investments to upgrade industrial handling and revive the national economy.

Key words: industrial sector; economic development; economic diversification.

المقدمة:

أدركت معظم الدول لاسيما الريعية أن استنادها على مصدر دخل واحد يجعل اقتصادها أكثر عرضة للصدمات الخارجية، الأمر الذي دفع هذه الدول إلى البحث عن حلول مناسبة لغرض تنويع اقتصادياتها، حيث سعت على تطبيق إستراتيجية التنويع الاقتصادي وإنجاحها والذي يتعلق بمستقبل تنمية اقتصادياتها ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال تبني حزمة السياسات الاقتصادية التنويعية التي يكون الهدف منها إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي وتحسين كفاءة فاعلية هذه القطاعات وخاصة قطاع الصناعات التحويلية التي تعد رائدا دفع عجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام.

والجزائر على غرار الدول النفطية الأخرى التي تعيش صدمة نفطية أثرت سلبا على النفقات العمومية الأمر الذي جعلها مجبرة على تبني سياسة التنويع الاقتصادي للرفع من قيمة مصادر تمويل الخزينة العمومية لتطوير اقتصادها وبالتالي تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، ويعد القطاع الصناعي من ضمن هذه البدائل فهو مفتاح نمو وتنوع كل القطاعات الاقتصادية الأخرى، وذلك لما له من دور فعال في رفع مستوى الإنتاج، وتوليد الدخل، وتوفير مناصب عمل وغير ذلك.

إشكالية الدراسة: عملية البحث عن البدائل المناسبة لتنويع قاعدة الاقتصاد الجزائري أمر أكثر من ضروري، باعتبار أن الاقتصاد الوطني اقتصاد ريعي يقوم على إستراتيجية استنزافية للثروة البترولية، وهذا على حساب الاستراتيجيات الأخرى، الأمر

الذي أثر عليه، فانتهاج سياسة التنويع الاقتصادي تتمحور حول ضرورة تبنيها لاستراتيجيات تنموية لعدة قطاعات أبرزها القطاع الصناعي الذي يساهم بشكل كبير في دفع عجلة النمو الاقتصادي والتمكين من النفاذ إلى الاقتصاد العالمي، ومن خلال ما سبق تتبلور لنا معالم الإشكالية التي تم صياغتها على النحو الآتي:

ما مدى مساهمة القطاع الصناعي في تنويع الاقتصاد الوطني في ظل التحولات الراهنة ؟

ولتبسيط هذه الإشكالية نستعين بالأسئلة التالية:

- فيم تتمثل مقومات القطاع الصناعي في الجزائر؟
- ما هي وضعية القطاع الصناعي بعد الإصلاحات التي قامت بها الحكومة الجزائرية؟
- فيم تتمثل العراقيل التي تحول دون تنمية القطاع الصناعي في الجزائر؟
- ما هي سبل ترقية القطاع الصناعي في الجزائر في ظل التحديات الراهنة؟

أهمية الدراسة: تأتى هذه الدراسة أهميتها من الأهمية التي يزخر بها القطاع الصناعي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لأن هذا القطاع يعتبر قطاع ما بعد المحروقات، وقد سعت العديد من دول العالم جاهدة للعمل على وتنميته باعتباره نقطة ارتكاز لتنمية الشاملة والمستدامة. ومن ضمنها الجزائر.

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- توضيح أهم خصائص ومميزات القطاع الصناعي في الجزائر؛
- التعرف على مكانة هذا القطاع في الاقتصاد الوطني؛
- لإبراز أهم التحديات والعوائق التي حالت دون تنمية وتطوير القطاع الصناعي؛
- تقديم جملة من التوصيات من أجل النهوض بالقطاع الصناعي لدفع عجلة التنمية الاقتصادية.

1. واقع القطاع الصناعي في الجزائر:

يتطلب تشخيص واقع الصناعة الجزائرية الحالي الوقوف عند مميزات ومختف التغيرات التي طرأت على هذا القطاع خلال مختلف المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري، والتي كان لها الأثر الكبير في تحديد التوجهات والاستراتيجيات الصناعية في تلك المراحل:

2.1 مميزات القطاع الصناعي في الجزائر: منذ سنوات كان الإنتاج الصناعي موجه لسوق المحلية فقط، لكن مع انتهاج الجزائر لسياسة تحريرية أعطت للقطاع الخاص الجزائري دور في التنمية الاقتصادية دفعت بهذا القطاع للولوج بقوة في الاقتصاد الوطني، مما ساهم وبشكل كبير في إعطاء دفع قوي للقطاع الصناعي، وكانت الصناعة الجزائرية تتميز ب (بزارية، 2015، صفحة 138):

- قدرات إنتاج هائلة بدون استغلال نتيجة لعوامل من بينها عوامل الإنتاج الضعيفة وعدم كفاءة ونجاعة تقنيات التسيير وإدارة الأعمال، مما ساهم في ضعف الأداء وانخفاض الإنتاجية الصناعية؛
- ضعف معدلات النمو مرده كبير إلى ضعف تنافسية القطاع نتيجة لسياسة الحماية الشبه المطلقة المعتمدة سابقا، وانحصار عملها بشكل أساسي في تلبية الطلب المحلي؛
- ساهمت التكنولوجيا المستوردة والغير حديثة إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج في هذا القطاع مما ساهم في ضعف نوعية منتجاته؛
- تقادم معدات الإنتاج لكثير من المصانع الجزائرية؛
- عدم الاهتمام بمستوى جودة المنتجات وبتحقيق جودة الأداء؛
- ضعف مستوى الكفاءة والخبرة في التعامل مع حاجات المستهلكين ومتطلبات السوق.

2. ركائز الإستراتجية الصناعية الجديدة في الجزائر: اتبعت الجزائر العديد من الاستراتجيات لتطوير القطاع الصناعي يمكن التعرض لها على النحو الآتي (صباغ، 6 و7 نوفمبر 2018):

1.2 تحديد أهم الفروع والمناطق الصناعية: التي يمكن من خلالها خلق صناعة تنافسية قادرة على مواجهة المنافسة في الأسواق الدولية، حيث تم تحديد ثلاثة فروع صناعية تمتلك فيها الصناعة الوطنية ميزة تنافسية:

- الصناعات المعتمدة على المواد الأولية المتوفرة في الجزائر: (البتروكمياء، الصلب، مواد البناء)؛

- الصناعات المحققة للقيمة المضافة :(الصناعات الغذائية، الصناعات الكهربائية، الصناعات الالكترومنزلية)؛

- الصناعات الموجهة لتلبية الطلب المحلي :(صناعة السيارات، صناعة وسائل النقل، صناعة عتاد الأشغال العمومية)

من خلال هذه الفروع التي تم تحديدها المبتغى منها هو تثمين الموارد الطبيعية مع تطوير الصناعات، وعدم الاكتفاء بتصدير البترول الخام مستقبلا. أما من حيث الانتشار الجغرافي، فقد تم تحديد أربعة أنواع من المناطق الصناعية هي:

- منطقة التنمية الصناعية المندمجة: الجزائر، بليدة، مستغانم، برج بوعريريج، الاغواط، وهران، سطيف، غرداية، تيزي وزو، عنابة، بومرداس؛

أقطاب تكنولوجية :

- المرحلة الأولى: الجزائر العاصمة، (سيدي عبد الله)، بجاية، سيدي بلعباس¬ المرحلة اللاحقة: تلمسان، قسنطينة، باتنة، الشلف؛

- مناطق متخصصة: ارزيو، حاسي مسعود، وهران، سكيكدة ؛

- مناطق متعددة النشاط: قسنطينة، سكيكدة، تلمسان، عين تموشنت

لقد تم مراعاة عدة اعتبارات في تحديد مواقع المناطق الصناعية، وعلى رأسها توفر الهياكل القاعدية والوعاء العقاري، قربها من المؤسسات الجامعية، أنماط التكوين المتوفرة فيها، غير أنه ما يعاب على هذا الانتشار هو إهماله للمناطق الجنوبية.

2.2 تشجيع الاستثمار في القطاع الصناعي: في هذه الإطار ومن أجل تنويع الإنتاج الصناعي الوطني واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها من بين الآليات التي تساهم بشكل كبير في تطوير القطاع الصناعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى، تم إصدار العديد من المراسيم والقوانين التي تهدف لإنعاش القطاع الصناعي وتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر في إطار سياسة صناعية جديدة مبنية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3.2 حظر الاستيراد: أقرت الحكومة تدابير جبائية وتنظيمية لضبط الواردات وحماية المنتوج المحلي، بحيث قررت الحكومة ابتداء من جانفي 2008منع استيراد قرابة

851 مادة، منها مواد أولوية كالبلاستيك والألمنيوم، و الفواكه الخضر والاجبان واللحوم، والمياه المعدنية والحلويات والشكولاطة والاسمنت وكذا مواد أخرى .كما فرضت ضريبة على الاستهلاك الداخلي تشمل 36 منتج مستورد، وتم رفع الرسوم الجمركية على 129 منتج مستورد، وهي كلها تدابير بغرض حماية المنتجات المحلية، ومست هذه الضرائب أجهزة الإعلام الآلي، والهاتف النقال والمشروبات والمكملات الغذائية و بطاقات التعبئة وبطاقات فك التشفير وهياكل الجرارات وتجهيزات ومواد أخرى، منها أجهزة الرفع والجسور المتحركة وأجهزة تنقية مياه الشرب.

4.2 تأهيل المؤسسات: لقد وضعت السلطات الجزائرية إستراتيجية لمرافقة مؤسساتها الاقتصادية، حيث سطرت لذلك ثلاث أنواع من برامج التأهيل في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، تتمثل هذه البرامج في:

- **البرنامج الوطني لتحسين التنافسية الصناعية لوزارة الصناعة** :وهو برنامج تأهيل خاص بالمؤسسات الكبيرة التابعة لوزارة الصناعة امتد من جانفي 2002 إلى 31 ديسمبر 2005هدفه تحسين موقع المؤسسات الصناعية ومحيطها مبدؤه الانخراط الحر للمؤسسات، وفي ظل هذا البرنامج تم تأسيس صندوق الترقية والتنافسية الصناعية، والذي يقدم مساعدات المالية المباشرة للمؤسسات الصناعية أو الخدمية شرط أن تكون لها صلة بالصناعة، وهذه المساعدات المالية تغطي النفقات المتعلقة بالتشخيص الاستراتيجي الشامل وهياكل الدعم التي تساهم في تحسين الجودة المتعلقة بالمعايرة و التقييس الصناعي، في التكوين والبحث والتطوير وترقية القطاع الصناعي ورد الاعتبار للمناطق الصناعية ومناطق الأنشطة.

- **برنامج الدعم (EDPME) لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية** :هو برنامج ممول من طرف وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية واللجنة الأوروبية، يسيره خبراء أوروبيين وجزائريين، مدته 5 سنوات، والهدف منه هو تقوية تنافسية المؤسسات الصناعية الخاصة في جميع ÐIالات (التطوير الاستراتيجي، التسويق، إدارة الأعمال، والتنظيم، تسيير الموارد البشرية، الإنتاج، المالية والمحاسبة، مراقبة التسيير. علما أن البرنامج الأوروبي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يحوي على ثلاث أشكال من المساعدة المالية :مساعدات مباشرة للمؤسسات

الصغيرة والمتوسطة، مساعدات للهيئات المالية والبنوك التي ترافق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومساعدات للهياكل الوسيطية ولخدمات الدعم العمومي والخاص.

- **البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تحمل الجنسية الجزائرية العامة منها والخاصة ويخص أيضا تأهيل المحيط المباشر لهذه المؤسسات وكذا هياكل دعمها فهدف هذا البرنامج تقوية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى السعر والجودة.

5.2 تطوير النظام البنكي على النحو الذي يسمح له بمواكبة متطلبات المرحلة الجديدة :نظرا للدور الكبير الذي يلعبه النظام المصرفي في تطوير الاقتصاد بصفة عامة، والقطاع الصناعي بصفة خاصة قامت الجزائر بالعديد من الإصلاحات لتطويره نذكر أهمها في النقاط التالية (صباغ، 6 و7 نوفمبر 2018) :

- الحد من سيطرة القطاع العمومي على السوق المصرفية الجزائرية؛
- الحد من تركيز البنوك على تمويل التجارة الخارجية؛
- تطوير أنظمة الدفع ومعالجة مشكلة فائض السيولة لدى البنوك الجزائرية.

3. مساهمة القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية في الجزائر

يمكن توضيح مساهمة القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال التعرف على مساهمته في الناتج الداخلي الخام، التشغيل، و ترقية الصناعة الخارجية ى النحو الآتي:

1.3 مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الإجمالي: في ظل الوضع الاقتصادي والمالي الاستثنائي الأمثل والذي شهدته البلاد خلال الفترة من 1990 إلى غاية 2019، وبالإضافة إلى ما قامت به الحكومة من استثمارات معتبرة، إلا أن أداء الصناعة الوطنية بقي ضعيفا ودون المستوى المطلوب والمسطر له، مقارنة بالفرص والإمكانات الهائلة المتاحة، وقد عرفت القيمة المضافة للصناعة من الناتج المحلي الإجمالي تذبذبا ملحوظا على مدار الفترة 1990-2019، حيث أن أعلى نسبة لها سنة 2006 قدرت ب 58.88 % بعدها عرفت انخفاضا ملحوظا وصل إلى 34.87 % سنة 2016، وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم 1: تطور القيمة المضافة الصناعية من الناتج الداخلي الخام للفترة (1990-2019)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
القيمة المضافة	44.03	48.23	45.92	45.03	44.94	45.83	47.06	48.15	42.25	45.36
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
القيمة المضافة	54.37	50.11	49.19	50.82	52.30	57.33	58.88	57.67	58.62	47.90
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
القيمة المضافة	50.50	49.62	47.85	44.25	42.31	35.66	34.87	37.40	39.60	37.41

المصدر: (إحصائيات البنك الدولي تحديث 2020/08/22)

وما يمكن الإشارة إليه أن القطاع الصناعي يبقى نقطة الضعف الرئيسية لأداء الاقتصاد الوطني خارج المحروقات، حيث أن مساهمته في الناتج المحلي الخام تبقى متذبذبة وضعيفة نسبيا فهو يعد أضعف قطاع مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، على الرغم من أنه يعتبر المحرك الرئيسي للنمو المستدام في مختلف الاقتصاديات المعاصرة، فضلا عن طابعه الجزئي في الإنتاج الوطني، فإن الإنتاج الصناعي يحتل مكانة هامة في قياس المجاميع الكلية، كون التنمية الصناعية تعد في الغالب المظهر الأول والمميز للنمو الاقتصادي (محمد كريم قروف، محمد الطاهر سعودي، صفحة 331).

2.3 مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل: العاملون أو الموظفون هم الأشخاص الذين يعملون بالحكومة أو القطاع الخاص ويتلقون تعويضات على شكل أجور، رواتب، أو عمولات أو تعويضات عينية، فإن هذا المتغير يمكن أن يكون ذا تأثير واضح على القيمة المضافة في القطاع الصناعي وبالتالي على نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي للبلد (الشكري، 2016، صفحة 126)، والجدول الآتي يبين تطور نسبة العاملين في القطاع الصناعي الجزائري من مجموع العاملين في الاقتصادي الجزائري :

الجدول رقم 2: تطور مساهمة القطاع الصناعي في استيعاب العمالة للفترة (1990-2019)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
النسبة	-	25.39	25.33	25.17	25.04	24.99	24.90	24.84	25.01	24.88

(%)										
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	8200	2009
النسبة	24.80	25.01	24.82	24.68	25.51	26.35	27.05	27.87	28.53	29.44
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
النسبة	30.14	30.86	30.80	30.80	30.86	30.99	30.96	30.99	30.81	30.73

المصدر: (إحصائيات البنك الدولي تحديث 2020/08/22)

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أن نسبة العاملين في القطاع الصناعي قد عرفت زيادة مستمرة خاصة في الفترة 2004 إلى غاية 2019 من 25.51 **%** إلى 30.73 **%** وهذا راجع للامتيازات والسياسات التحفيزية التي تم منحها للعاملين في هذا القطاع.

فالسياسة الاقتصادية المنتهجة خلال السنوات الأخيرة إلى تحقيق قفزة نوعية في القطاع الصناعي، حيث تم إضفاء حركية كبيرة على القطاع من خلال إستراتيجية وطنية تطمح، بالدرجة الأولى إلى امتصاص البطالة ورفع مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام. وفي إطار هذه الإستراتيجية تولت الدولة بعث الورشات الاقتصادية من خلال مشاركتها في اختيار الفروع الصناعية، وأضحت التنمية الصناعية تقوم على فروع النشاطات ذات قدرة نمو عالية، وفي الأخير، الصناعة التحويلية. (صباغ، 6 و7 نوفمبر 2018، صفحة 11) كل هذا أدى إلى تطور القوى العاملة في القطاع الصناعي إلى نسبة 30.73%.

3.3 مساهمة القطاع الصناعي في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية: يعتبر التوجه نحو التصدير من بين الخيارات الإستراتيجية التي تحضى باهتمام كبير ضمن السياسات الاقتصادية في جميع دول العالم، ويرجع الاهتمام الكبير بتنويع الصادرات والتوجه نحو تنمية وتطوير الأنشطة التصديرية في أدبيات النمو والتنمية الاقتصادية إلى العلاقة الطردية بين نمو الصادرات وتطور الإنتاجية، زيادة عن مساهمة الصادرات في توفير العملات الأجنبية والتأثير بشكل إيجابي على ميزان المدفوعات وتحقيق النمو وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين على المدى الطويل بشكل متزايد ومستمر، كما أن العالقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي تكون إيجابية كلما اتسم معدل نمو الصادرات بالارتفاع عبر الزمن وتزايدت الأهمية النسبية للصادرات الصناعية ذات التكنولوجيا المتقدمة والتقنيات الإنتاجية المتطورة، زيادة عن ذلك فإنه ينتج عن إستراتيجية تنمية

وتشجيع الصادرات فتح أسواق جديدة للمنتجات المحلية مما يؤدي إلى الاستفادة من وفورات الحجم في الإنتاج، وبما أن الصادرات غالبا ما تتحقق تحت ضغوطات قوى المنافسة فإن الصناعات الموجهة نحو التصدير تستخدم طرق إنتاج أكثر كفاءة وبالجودة المطلوبة وفق المقاييس الدولية مما يمكنها من الصمود على مواجهة المنافسة الحادة في الأسواق العالمية. من أجل تحليل مدى قدرة القطاع الصناعي الجزائري خارج المحروقات على اختراق الأسواق الأجنبية، (مخضار، 2020، صفحة 212)والجدول الآتي يوضح نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات كما يلي:

الجدول رقم 3: تطور مساهمة القطاع الصناعي في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية: 1990-2019)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
نسبة الصادرات الصناعية من إجمالي الصادرات	2.6	2.2	3	3.5	2.7	3.7	6	2.8	2.6	2.8
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
نسبة الصادرات الصناعية من إجمالي الصادرات	2.3	2.9	3.2	2.1	2	1.3	1.2	1.5	1.6	1.6
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة الصادرات الصناعية من إجمالي الصادرات	1.8	2	2.2	2.5	3.5	4.7	4.6	4.3	-	-

المصدر: (إحصائيات البنك الدولي تحديث 2020/08/22)

سجلت الجزائر مستويات متدنية في نسب مساهمة القطاع الصناعي في الصادرات الكلية، حيث عرفت تذبذبا ملحوظا من سنة 1997 إلى غاية 2009، وهذا إن دل فإنما يدل على ضعف القدرات التصديرية للمنتجات الصناعية خارج المحروقات، لكن لا بد من الإشارة إلى تحقيقها لنسب متزايدة في صادراتها الصناعية خارج قطاع المحروقات ابتداء من سنة 2009، وذلك بفضل مساهمة القطاع الخاص في تنويع الصادرات، إضافة إلى الجهود المبذولة من طرف السلطات خلال السنوات الأخيرة من أجل تطوير هذا القطاع الهام في التنمية الاقتصادية.

4. مكامن الخلل للقطاع الصناعي في الجزائر:

بالرغم من وجود مزايا عديدة في قطاع الصناعة الجزائرية لكننا لا يمكننا إخفاء أو لا مبالاة بالمشاكل والمعوقات التي تواجهه، والتي حالت دون تطويره ونموه، وبالتالي أدت إلى زيادة ارتباطه بالعالم الخارجي في استيراد كل ما هو متعلق بهذا القطاع وتعميق تبعيته له، و يمكن عرض المشاكل والمعوقات التي يعاني منها القطاع الصناعي في الجزائر على النحو الآتي (ساعو، 2017، الصفحات 83-87):

- **المشاكل المتعلقة بالمعدات والآلات:** يواجه القطاع الصناعي انخفاض في نسبة الكفاءة الإنتاجية من جانب وارتفاع تكلفة الإنتاج بسبب قدم معظم الآلات والمعدات المستخدمة في المصانع وتخلفها التكنولوجي، ما يترتب عنها تعطل في كثير من الأحيان وزيادة تكلفة الصيانة، فالإنتاج الوطني لا يستجيب لمقاييس النوعية المطلوبة ويحمل بصعوبة متزايدة عبئ المنافسة بسبب الاستثمارات والتأهيل والعصرنة؛

- **عدم ملائمة مواقع الصناعة:** مواقع الإنتاج لمعظم المؤسسات الصناعية الجزائرية تقع داخل المدن الكبرى وخاصة في المناطق الساحلية، وهي موزعة ومشتتة في المناطق التجارية والسكنية، ما يتطلب التفكير في إعادة إنشاء المناطق الصناعية لإعادة التوطن الصناعي في مواقع خارج التجمعات، السكانية؛

- **مشاكل متعلقة بالخدمات:** مشاكل المياه، الكهرباء، المجاري، الاتصالات، النقل، وكل الخدمات أصبحت ضرورية للنهوض بالقطاع الصناعي، إضافة كمشكلة اختيار طريقة تصريف منتجاتها والوصول لأفضل قناة توزيع وهو ما تتكلف الوظيفة التسويقية ببحثه واتخاذ القرار المناسب؛

- **مشكل العقارات الصناعية:** عدم كفاية الأراضي في المناطق الصناعية، بالإضافة إلى ارتفاع أسعارها، كما أن غياب سوق عقاري فعال أدى لوجود الكثير من المضاربات حول العقار الصناعي؛

- **مشاكل تتعلق بنقص التمويل:** يواجه الجهاز الإنتاجي صعوبات إيجاد مصادر التمويل وهذا نتيجة لغياب مصرفي قادر على تمويل إقامة صناعات جديدة أو صناعات قائمة وبالتالي حرم القطاع الصناعي من مصدر مهم ورئيسي لتنميته، وقد نتج عن ذلك اعتماد المؤسسات الصناعية على التمويل الذاتي مما يترتب عنه قلة حجم الاستثمارات في هذا القطاع وصغر حجم المصانع التي تم إنشاءها.

- **مشاكل متعلقة بالمواد الخام:** ارتفاع أسعار المواد الأولية بحكم الانخفاض القوي للعملة الوطنية، وأيضا لجوء بعض فروع الصناعة إلى الاعتماد على السوق الأجنبية في استيراد بعض لمواد الخام.

- **مشاكل متعلقة بالتسويق:** صغر حجم السوق المحلية وعجزها عن استيعاب الإنتاج المحلي مع تدهور الوضع المعيشي والمالي للمستهلكين، والمنافسة غير العادلة الملحوظة بين المنتجات المحلية والأجنبية، فالجزائر من ضمن الدول التي فتحت على مصراعيها دخول المنتجات الأجنبية دون قيود رغم إتباع الجزائر اقتصاد السوق الحر.

- **مشاكل تتعلق بالخبرة الفنية وغياب التنظيم والتخطيط الصناعي:** نظرا لنقص مؤسسات التعليم التقني والتطبيقي والمعاهد الفنية المتخصصة التي كان يمكن الاعتماد عليها في إخراج العمالة المدربة اللازمة، وكذا ضعف التعاون ما بين مراكز البحث والتطوير والجامعات وهذه المؤسسات، هذا بالإضافة لغياب التنسيق والتنظيم بين المؤسسات الصناعية وغياب التخطيط.

- **مشاكل متعلقة بغياب السياسات والتشريعات والقوانين:** لا توجد برامج تنموية صناعية في الجزائر حتى وإن وجدت فهي برامج وخطط غير واضحة الأهداف والمعالم، ما يسبب في عمل عشوائي للقطاع الصناعي في ظل غياب القوانين والتشريعات التي تنظم عمل هذه الأخير، بالإضافة إلى العراقيل الإدارية في دراسة الملفات الخاصة بإقامة المشاريع الجديدة في مجال الصناعة.

5. سبل تطوير القطاع الصناعي في الجزائر: تسعى الجزائر إلى تطوير القطاع الصناعي، ومن أجل ذلك وضعت عدة استراتيجيات لتطوير هذا القطاع و النهوض به، و تتمثل سبل تطوير القطاع الصناعي في الجزائر فيما يلي (وردة ولهة، وفاء سلامة، 2018، الصفحات 149-150):

1.5 تعزيز القاعدة الصناعية الوطنية: وذلك من خلال تشجيع الشركات بما في ذلك القطاع الخاص للمواد المشاركة بشكل أكبر في التنمية الوطنية من خلال :

- إنشاء و تطوير هياكل التسهيل و الدعم المختلفة لدعم المؤسسات الصناعية؛
- ضمان الانتشار المكاني للأنشطة الصناعية؛
- تنفيذ السياسات العامة لدعم الترقية و التحديث لهذه الشركات، خاصة من الناحية التكنولوجية والإدارية وتدريب الموارد البشرية.

2.5 إعادة هيكلة القطاع الصناعي الوطني: لابد من إعادة هيكلة قطاع الصناعة نتيجة للمشاكل التي يعرفها هذا الأخير نتيجة للتحولات الدولية الراهنة والقدرات التنافسية الكبرى للدول الناشئة، وظهور تكتلات إقليمية دولية أدت إلى زيادة حدة المنافسة الدولية وتدني المنتجات المحلية، وذلك من خلال استغلال الثروات الطبيعية التي تتوفر عليها الدولة، والانتقال من مجرد مصدر للمواد الأولية إلى منتج مصدر حمولة بتكنولوجيا أكثر تقدما وقيمة مضافة أكبر بهدف تحقيق القدرة على المنافسة الدولية، فلا بد من إعادة هيكلة الجهاز الإنتاجي لتحقيق اكبر اندماج ممكن في النظام التجاري العالمي، وذلك عن طريق التخصص في السلع التي تتمتع فيها الجزائر بميزة نسبية و محاولة إنشاء سلاسل إنتاجية و توجيه الاستثمارات الصناعية و تكوين الأيدي العاملة الوطنية الفنية و المتخصصة.

3.5 تأهيل الموارد البشرية و تنمية المهارات: إن رأس المال البشري هو محرك بالغ الأهمية للنمو الاقتصادي لذا لا بد من عدم السياسات التي ترسى أسس التعلم للقوى العاملة المستقبلية، لذا يجب التركيز على التدريب المهني والتقني لتلبية الطلب على المهارات الصناعية ومن الضروري إشراك القطاع الخاص من خلال الروابط بني الشركات وتعاون القطاع الجامعي والخاص .

4.5 التكنولوجيا عنصر مهم لتطور الصناعة: الصناعة من أكثر القطاعات لكل ما هو جديد في تفعيل أدائها الوظيفي وهذا من طبيعة هذا النشاط القائم أصال على تحويل المدخلات إلى مخرجات جديدة باستعمالات متعددة، ولذلك برز تأثير التطور التقني أكثر وضوحا في عمليات التصنيع، والتطور الكبير الذي شهدنه الدول المتقدمة ما هو إلا دليل واضح على انعكاس التقدم التكنولوجي الذي أحرزته هذه الدول في ميدان العمل الصناعي لها، حيث أصبح نقل التكنولوجيا مفهوم مرتبط بضرورات التصنيع في البلدان النامية من بينها الجزائر.

6.خاتمة:

من خلال هذا المقال الذي تناول أداء القطاع الصناعي كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري في ظل سياسة التنويع، يمكن القول أن القطاع الصناعي أن العديد من الدول النفطية ومن بينها الجزائر تواجه العديد من التحديات الاقتصادية كبيرة الناتجة عن تركيز اقتصادياتها عن اعتماد على استغلال الموارد الطبيعية، فالنفط له تأثير كبير علة هه الاقتصادات، باعتباره المورد الرئيسي لتمويل ميزان مدفوعاتها، ضمن سياق ما

تتسم به تقلبات أسعار النفط الحادة، تستلزم اتباع سياسة التوجه نحو التنويع الاقتصادي الذي يضمن تحسين وتفعيل أداء الاقتصاد وتعزيز استقراره، واستدامته، وقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى جملة من النتائج نذكر منها:

- التحولات العالمية والتغيرات في البيئة الاقتصادية، أجبرت الجزائر على انتهاج سياسة اقتصاد السوق والانفتاح على السوق العالمي هذه المتغيرات أثرت على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وخاصة المؤسسات الصناعية تأثيرا كبيرا؛
- رغم الجهود المعتبرة للحكومة الجزائرية من أجل إحداث تغييرات في القطاع الصناعي منذ فترة الاستقلال بهدف تحقيق عملية التنويع الاقتصادي الذي يضمن ويساهم بشكل كبير في تنويع مصادر الدخل، فما يزال قطاع المحروقات لحد الآن هو ركيزة والمحرك الرئيسي للاقتصاد الجزائري ما سبب في نقص في تنوع الصادرات، فالسياسات التي تم إتباعها تميزت في الغالب بالظرفية، إذ تغيب عزيمة متابعة الإستراتيجية مع تحسن الموارد النفطية؛
- يتوفر القطاع الصناعي في الجزائر على عدة مقومات وقدرات كبيرة تمكنه بأن يكون بديل استراتيجي فعال يساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، إلا أنه ما تم ملاحظته ضعف نسب مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد الوطني رغم مقوماته، وهذا راجع لعدة عراقيل ومشاكل تحد من فعاليته كضعف استعمال التكنولوجيات المتطورة في الصناعات الحديثة، مشكل والعقارات الصناعية، التمويل نقص الخبرة الفنية وغياب التنظيم والتخطيط الصناعي وغير ذلك.

وفي ظل النتائج المتحصل عليها يمكن القول أن تطور الصناعة الجزائرية يستلزم بالضرورة العمل على تجاوز المشكلات التي تعترض تطورها والذي يتضمن بعض من الحلول الآتية:

- من الضروري انتقاء أفضل للقدرات الإدارية والتنظيمية وتنميتها بشكل مستمر بغرض رفع أداء المؤسسات الصناعية؛
- البحث عن حلول جذرية من خلال استثمارا صناعية تساهم في تخليص الجزائر من تُخلّص تبعيتها لقطاع المحروقات؛
- ضرورة إتباع إستراتيجية طويلة المدى للتنويع الاقتصادي، والابتعاد كل البعد

عن الاستراتيجيات الظرفية والمؤقتة ومتابعتها بشكل مستمر؛

- ترقية المناولة الصناعية وإعادة بعث النسيج الصناعي من خلال خلق قيمة مضافة داخل البلد وتلبية الطلب المحلي وبالتالي تخفيض فاتورة الاستيراد.

7. المراجع:

المراجع العربية:

- امحمد بزارية. (2015). الخيارات المتاحة لتطوير الجزائرية-الاستفادة من التجربة التركية-. مجلة الاقتصاد الجديد .الجزائر.جامعة خميس مليانة.الجزائر. 2 (13).
- باية ساعو. (جوان 2017). القطاع الصناعي الجزائري المشاكل والحلول. مجلة معارف.الجزائر.جامعة البويرة. 12 (22).
- سكينة بن حمودة. (2010). تأثيرات العولمة على القطاع الصناعي الجزائري. المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية. لجزائر: جامعة الجزائر3.
- سليم مخضار. (2020). تحليل أثرالصادرات الصناعية خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج ARDL. مجلة المالية والأسواق. الجزائر: جامعة مستغانم، 7 (1).
- عبد العظيم عبد الواحد الشكري. (2016). القيمة المضافة في القطاع الصناعي الجزائري والعوامل المؤثرة فيها للمدة 2000-2015، دراسة قياسية باستخدام أساليب إحصائية حديثة. مجلة القاديسية للعلوم التجارية والاقتصادية. العراق: جامعة القاديسية. 18 (4).
- قويدر عياش، عبد الله إبراهيمي. (2005). أثار انضمام الجزائر إلى OMC بين التفاؤل والتشاؤم. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا.الجزائر. جامعة الشلف. (2).
- محمد كريم قروف، محمد الطاهر سعودي. (2012). السياسة الاقتصادية في الجزائر وانعكاساتها على الأداء الاقتصادي دراسة تحليلية الفترة (1999-2001). العراق. مجلة جامعة تكريت للعلوم جامعة تكريت.العراق. 19.
- وردة ولهة، وفاء سلامة. (2018). واقع القطاع الصناعي في الجزائر وسبل تطويره. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية (13)، الدزائر: جامعة ورقلة.
- رتيبة عروج، بوسبعين تسعديت. (23 و24 أفريل 2012). أهمية تاهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر،

حقائق وآفاق. الملتقى الوطني الأول حول الاستراتيجية الصناعية في الجزائر استمرارية أم قطيعة.الجزائر: جامعة مستغانم.

- رفيقة صباغ. (6 و7 نوفمبر 2018). استراتجية تطوير القطاع الصناعي كآلية للنهوض بالاقتصاد الجزائري بعد الصدمة البترولية. المؤتمر الدولي حول إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر . الجزائر: جامغة البليدة 2.

- سكينة بن حمود. (13 ماي 2013). مسيرة التنمية الصناعية في الجزائر بين التخطيط واقتصاد السوق. الملتقى الوطني الأول حول السياسات الاقتصادية في الجزائر محاولة للتقييم. الجزائر: جامعة الجزائر3.

مواقع الانترنيت:

- احصائيات البنك الدولي تحديث 2020/08/22. الرابط: https://www.albankaldawli.org/ .
- الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار، نقلا عن الرابط: www.andi.com .